

المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية

رياض المومني

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد - جامعة اليرموك - الأردن
قُدِّم للنشر في ١٤١٣/١٢/٢٥هـ، وقَبِل للنشر في ١٤١٤/١٠/٩هـ

ملخص البحث . كان الهدف من الدراسة الحالية هو:

- (١) التعرف على أسباب المديونية الخارجية الأردنية .
 - (ب) تبيان حجم المديونية ومدى قدرة الاقتصاد الأردني على تحملها .
 - (ج) تبيان الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية .
 - (د) التعرف على برنامج التصحيح لصندوق النقد الدولي وتقويمه .
- أما أهم نتائج الدراسة فكانت على النحو التالي:
- ١ - قصور المدخرات المحلية، العجز المزمّن في الميزان التجاري، العجز في موازنة الحكومة . . . من أهم دوافع الديون الخارجية الأردنية .
 - ٢ - ارتفاع حجم الديون الخارجية وأعبائها بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، حيث أصبح الأردن عاجزاً عن سداد ديونه بدون إعادة الجدولة .
 - ٣ - لقد كان للقروض الخارجية آثار إيجابية على كل من الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات، والواردات، بينما كان أثرها سالباً على المدخرات المحلية إلا أنه يفتقد إلى الدلالة الإحصائية . وبشكل عام فإن القروض لم تساعد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة كما أنها لم تؤد إلى خفض العجز في الميزان التجاري .
 - ٤ - بالرغم من قيام الأردن بتطبيق برنامج التصحيح المقدم من صندوق النقد الدولي وقيامه بعقد اتفاقيات لإعادة جدولة الديون، إلا أن النتائج الأولية للبرنامج تبدو غير مشجعة .

المقدمة

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من البلدان النامية في السنوات الأخيرة كإحدى أبرز المشكلات التي تواجه حاضر ومستقبل هذه البلدان. بل إنه بالنسبة لبعض منها صارت مشكلة المديونية أزمة حقيقية تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها بشكل مباشر.

والأردن كغيره من الدول النامية لجأ للاقتراض الخارجي لتغطية القصور في المدخرات المحلية وتلبية حاجاته من العملة الأجنبية وكنتيجة لذلك فقد وصلت الديون الخارجية للأردن مستوى مرتفعاً وتراكمت أعباؤها بشكل واضح لدرجة لم تعد الموارد المحلية قادرة على خدمتها.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع المديونية الأردنية الخارجية ودوافعها ومدى قدرة الاقتصاد الأردني على خدمة ديونه. كما ستتناول الدراسة الآثار الاقتصادية للقروض ومدى انعكاسها على الاقتصاد الأردني. إضافة إلى ذلك سوف نستعرض برنامج التصحيح الاقتصادي وانعكاساته على الاقتصاد الأردني.

منهجية البحث

ستبدأ الدراسة بإعطاء فكرة عن أهم الخصائص الرئيسة للاقتصاد الأردني، ومن ثم تبيان دوافع الاقتراض الخارجي والوضع الراهن لها. ننتقل بعد ذلك إلى سرد الآراء الاقتصادية الخاصة بالديون الخارجية وعلاقتها بالتنمية، ثم نبدأ بدراسة الآثار الاقتصادية للديون، وسيتم تقسيمها إلى:

(أ) آثار الديون على النمو الاقتصادي.

(ب) آثار الديون على المتغيرات الاقتصادية الإجمالية.

وسيتم استخدام نماذج قياسية لمعرفة مدى العلاقة بين الديون الخارجية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مستويات الاستهلاك والاستثمار، كذلك مستويات الصادرات والواردات والميزان التجاري والمدخرات المحلية، وذلك لمعرفة جدوى استخدام هذه الأموال من خلال نتائجها وآثارها على النشاط الاقتصادي.

أما الجزء الآخر من الدراسة فسوف يركز على برنامج التصحيح أو التكيف

الاقتصادي الذي قام الأردن بتطبيقه عام ١٩٨٩م، كما سيتم الإشارة لشروط وصفة صندوق النقد الدولي وآثارها الاقتصادية في الأردن خلال السنوات الخمس المنتهية بعام ١٩٩١م.

أولاً: خصائص الاقتصاد الأردني

١ - البنية الاقتصادية

لقد تأثرت البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني بعوامل تتصل مباشرة بتوافر الموارد وبطبيعة مراحل التنمية ذاتها. وقد انعكست هذه العوامل على تطورات الإنتاج والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. ففي الوقت الذي زادت فيه قيمة الإنتاج الزراعي المطلقة، فإن الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بقيت منخفضة حيث بلغت نهاية عام ١٩٩١م حوالي ١,٧٪^(١). أما قطاع الصناعة فيسهم بحوالي ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتصف هذا القطاع بوجود عدد قليل من الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسالية العالية. ويعتبر إنتاج الفوسفات والبوتاس أهم النشاطات في مجال التعدين. بينما إنتاج الأسمدة والأسمت وتصفية البترول تصدر قائمة الصناعات التحويلية. ولايزال القطاع الخدمي يحتل أهمية خاصة في الناتج المحلي، حيث أسهم عام ١٩٩١م بحوالي ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واستوعب حوالي ٧٠٪ من إجمالي العمالة الأردنية. وقد كان لعوامل عديدة أهمها الموقع الجغرافي، وزيادة النفقات العسكرية، والاعتماد الكبير على التجارة الخارجية دور كبير في تميز هيكل الاقتصاد الوطني بارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات [١].

٢ - الانفتاح الخارجي

يمتاز الاقتصاد الأردني بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق العالمية، حيث إن درجة الانفتاح الخارجية والتي تقاس بحاصل قسمة مجموع الواردات والصادرات على الناتج

(١) احتسبها الباحث من البيانات الإحصائية الواردة في النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، المجلد ٢٨، العدد ٥٥، ١٩٩٢م.

المحلي الإجمالي، قد بلغت ٣,٨٢٪ في عام ١٩٩١م. وارتفاع درجة الانفتاح في اقتصاد معين، قد ينطوي عليه وجود بعض المشكلات التي تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. حيث إن زيادتها تعني تعرض الاقتصاد المحلي للدولة إلى تقلبات السوق العالمي وانتقال هذه التقلبات إلى داخل الدولة من خلال عمليات الميزان التجاري [٢، ص ٧].

٣ - الاعتماد على المصادر المالية الخارجية

إن الأحداث السياسية التي مر بها الأردن وضعف معدلات الإدخار المحلي وضآلة التكوين الرأسمالي فرضت على الأردن ضرورة الاعتماد على الموارد المالية الخارجية خاصة المنح والمساعدات العربية والعالمية والتحويلات الخارجية للعمالة الأردنية. وتعد المساعدات الخارجية من أهم واردات الحكومة المركزية، حيث شكلت ما نسبته ٦٥٪ في بداية السبعينيات إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ حيث بلغت عام ١٩٨٩م ما نسبته ٦,٣٠٪، و٣,٢٠٪ في نهاية عام ١٩٩١م. إن انخفاض أهمية المساعدات يعزى إلى انخفاض المساعدات العربية للأردن والذي يعزى بدوره إلى تدني أسعار النفط في السوق العالمية وبالتالي انخفاض العائدات النفطية، وإلى الظروف السياسية التي ألمت بالمنطقة العربية [٣، ٤].

أما بخصوص حوالات العاملين الأردنيين خاصة في دول الخليج العربي، فقد ارتفعت بشكل ملحوظ من ٥٣ مليون دينار عام ١٩٧٥م إلى ٤٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٤م، وانخفضت إلى ٣٠٦ ملايين دينار عام ١٩٩١م نتيجة لما يسمى بأزمة الخليج. وبالرغم من تذبذب حجم المساعدات وحوالات العاملين وانخفاضها في الآونة الأخيرة نتيجة للظروف والأزمات السياسية والاقتصادية العربية والدولية، فإنها قد أسهمت إسهاماً كبيراً وجاداً في المسيرة التنموية الأردنية [٣، ٤].

٤ - المالية العامة

تتصف المالية العامة بوجود عجز بين الإيرادات الكلية والنفقات العامة للحكومة المركزية. حيث مازالت الإيرادات المحلية قاصرة عن تغطية النفقات الجارية رغم ارتفاع

نسبتها من ٦٧,٣٪ عام ١٩٨٠م إلى حوالي ٧٩,٦٪ في عام ١٩٨٥م وإلى ٨٧,٥٪ عام ١٩٩١ [٣, ٥]. ونظراً لوجود العجز في الحساب الجاري في الموازنة فقد كان الاعتماد في تمويل الإنفاق الرأسمالي على المساعدات والاقتراض الخارجي، وفي الآونة الأخيرة ازداد الاعتماد على الإقراض الداخلي حيث بلغت قيمة الدين غير المسدد حتى نهاية عام ١٩٩١م حوالي ١٠٦١ مليون دينار [٤, ص ٥٧].

٥ - النمو السكاني

يعتبر معدل النمو السكاني في الأردن من المعدلات المرتفعة، حيث بلغ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م بالمعدل ٤,٦٪ سنوياً. ويعزى ذلك إلى عاملين مهمين هما:

(أ) الزيادة الطبيعية، وتمثل الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وبلغت خلال الفترة السابقة ٤,٣٪ سنوياً.

(ب) الهجرات القسرية والمفاجئة: لقد تعرض الأردن لموجات متتابة من الهجرة بسبب الظروف السياسية التي سادت المنطقة. وقد أدت هذه الموجات إلى زيادة عدد السكان ومعدلات نموهم بشكل كبير وبصورة مفاجئة. ففي عام ١٩٤٨م تعرض للموجة الأولى، والثانية جاءت على أثر حرب عام ١٩٦٧م، والثالثة كانت في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١م على أثر حرب الخليج. وقد بلغ أثر عامل الهجرة على معدل النمو السكاني في الأردن بالمعدل خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م حوالي ٢,١٪ سنوياً.

وتشير التوقعات إلى أن عدد السكان في الأردن سوف يتضاعف في عام ٢٠٠٠ إذا ما استمرت معدلات النمو على ما هي عليه، حيث سيبلغ حوالي ٦ ملايين نسمة مقارنة مع عام ١٩٨٠م حيث بلغ عدد السكان ٢,٥ مليون نسمة. إن الاقتصاد الأردني يعاني من مشكلات حادة مثل شح الموارد الاقتصادية، المديونية، البطالة، والتضخم. ودون شك فإن النمو السكاني السريع يعمل على تعميق هذه المشكلات مما يجبر الحكومة على البحث عن موارد اقتصادية جديدة، وربما تكون القروض الخارجية من أهم المصادر، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق مشكلة المديونية والتبعية للخارج [٦].

ثانياً: أسباب تطور الاقتراض الخارجي في الأردن

هناك مجموعة من الأسباب أهمها:

١ - ضخامة الاستثمارات الجاري تنفيذها بالمقارنة مع المتاح من المدخرات الوطنية، أي قصور الإدخار المحقق عن الاستثمار المخطط. وهناك فجوة كبيرة بين مدخرات الأردن المحلية وحجم استثماراته الحقيقية، فعلى سبيل المثال بلغت ٣٩ مليون دينار عام ١٩٦٧م، ثم ارتفعت إلى ٥١٢,٩ مليون دينار عام ١٩٨٠م و٦٩٠ مليون دينار عام ١٩٨٥م، وارتفعت إلى ١٠٨٣ مليون دينار عام ١٩٩١م^(٢).

٢ - يعاني الأردن منذ أمد بعيد من عجز دائم في ميزانه التجاري. فبعد أن كان حوالي ٤٥ مليون دينار عام ١٩٦٧م، ارتفع إلى ٨٧٦ مليون دينار عام ١٩٨١م وإلى ٩٣٤ مليون دينار عام ١٩٩١م. وقد أدى التوسع في استيراد الآلات والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ البرامج الطموحة للإنهاء الاقتصادي دوراً مهماً في ذلك العجز، فقد بلغت قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية والمعدات الخام ٥, ٢٨ مليون دينار أردني عام ١٩٦٧م، وارتفعت إلى ٩٧١ مليون دينار عام ١٩٩١م. ولكون النسبة الكبرى من صادرات الأردن تتألف من مواد أولية ومنتجات زراعية، ونتيجة لتذبذب شروط التبادل التجاري لها، فإن العائدات التصديرية قاصرة حتى عن تغطية الواردات من الآلات والمعدات، مما جعل الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبي خاصة القروض أمراً لا يمكن تجنبه^(٣).

٣ - لقد عانى الأردن كثيراً من الدول النامية من التبدلات المهمة التي طرأت على هيكل الديون الخارجية. فقد ازداد بشكل ملحوظ دور المصادر الخاصة عن طريق

(٢) احتسبت الفجوة بين الادخار والاستثمار من النشرات الشهرية للبنك المركزي وذلك على النحو التالي:

الفجوة الادخارية = الاستثمار - المدخرات المحلية

المدخرات المحلية = الناتج المحلي الإجمالي - الاستهلاك.

(٣) الأرقام الواردة عن الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام والصادرات مأخوذة من: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية: عدد خاص (١٩٦٤ - ١٩٨٩م)، مجلد ٢٢، عدد ٤. وكذلك النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٢٨، العدد ٥٥، ١٩٩٢م.

تقديم قروض مصرفية طويلة ومتوسطة الأجل. وقابل هذه الزيادة انخفاض حصة المصادر الرسمية. وكما يلاحظ من الجدول رقم (١) أنه في الثمانينيات وبالذات من عام ١٩٨٤م إلى ١٩٨٨م كان معظم القروض الخارجية الأردنية من المصارف والشركات الأجنبية الخاصة. ومما يميز هذه القروض شروطها الصعبة، حيث تكون مدة القرض قصيرة نسبياً وكذلك فترة السماح، مع ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في عنصر الإعانة^(٤). وفي ضوء البيانات المتوافرة عن الأردن، فقد ارتفع سعر الفائدة على القروض الخارجية، من ٥,٢٪ عام ١٩٧٣م إلى ٦,٨٪ عام ١٩٨٠م، وانخفضت مدة التعاقد من ٥,٢ سنة عام ١٩٧٣م إلى ١٤ سنة عام ١٩٨٠، وكذلك انخفضت فترة السماح من ٦ سنوات عام ١٩٧٣م إلى ٣,٨ سنة في عام ١٩٨٠م، أما عنصر الإعانة المقدم فقد انخفض من ٥٤٪ إلى نحو ٣,١٨٪ عام ١٩٨٠م [٧].

٤ - لقد كان لارتفاع أسعار الطاقة بعد عام ١٩٧٣م أثر مزدوج على الاقتصاد الأردني. فبعد أن كانت فاتورة المستوردات من المحروقات والوقود حوالي ٦,٤ مليون دينار عام ١٩٧٣م ارتفعت إلى حوالي ٨,٢٢٨ مليون دينار أردني عام ١٩٩١م. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع سعر النفط زاد من حجم المساعدات العربية للأردن، وزاد كذلك من حجم حوالات العاملين الأردنيين في دول الخليج، إلا أنه وبعد أزمة الخليج انخفضت المساعدات والحوالات واستمر الأردن في استيراد حاجاته النفطية المتزايدة بالأسعار العالمية، مما يضطره للاستعانة بالمصادر المالية الأجنبية ليس لتغطية مستورداته النفطية وإنما لتغطية الزيادة في قيمة المستوردات الأخرى كذلك التي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط [٤، ٧].

(٤) مدة القرض: عبارة عن الفترة الزمنية بين توقيع القرض وفترة استحقاق آخر قسط من أصل القرض. فترة السماح: عبارة عن الفجوة الزمنية بين التوقيع على القرض وبداية تسديد القسط الأول من القرض.

عنصر الإعانة: عبارة عن نسبة العون الذي يتلقاه المقترض نتيجة لاقتراضه قرض ما وبالشروط المتفق عليها.

جدول رقم (١). الديون الخارجية الأردنية «مليون دينار أردني».

السنة	المتعاقد عليها	(%)*	الدين القائم	خدمة الدين
١٩٨٠	٢١٦,٤	—	٣٨٢,٧	٤٠,٤٦
١٩٨١	٢٠٣,١	—	٥١٢,٨	٧٦,٢٣
١٩٨٢	٨٥,١	—	٦١٦,٦	٢٣,٩٤
١٩٨٣	١١٠,٠	—	٨١١,٢	٢٠,٣٧
١٩٨٤	٢٢٩,١٨	٥٤,٥	٩٥٧,٥	١٢٤,١
١٩٨٥	١٨١,٧٥	٥٣,٦	١١٣٠,٥	١٣١,١
١٩٨٦	٢١٥,٣٦	٦٠,٨	١١٩٥,٤	١٦٦,٩
١٩٨٧	١٩١,٩	٦٤,٨	١٢٦١,٦	٢٤٩,٧
١٩٨٨	٣٠٩,٥	٦٩,٤	٣٨٣٦,٩	٤٧٨,٤
١٩٨٩	٤٩٥,٠	٢٢,٢	٥٤٠٩,٤	٤٥٠,٧
١٩٩٠	٤١٩,٠	٢٤,٥	٦٠٥٢,٥	٣١٤,٧
١٩٩١	٣٨٠,٠	—	٥٥١٦,٨	٤٦٩,٩

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٠-١٩٩١م، وكذلك النشرة الشهرية، أيلول ١٩٩٢م، العدد ٩.

* هذه الأرقام تمثل نسبة القروض المتعاقد عليها من المصارف والشركات الأجنبية الخاصة ومؤسسات الاقتراض الدولية.

٥ - التوسع في استيراد الأسلحة والخبرات العسكرية اللازمة لإقامة جيش وطني قوي. وبالرغم من عدم توافر أية معلومات عن نفقات التسليح وكيفية تمويلها، فإننا نجد أن النفقات الجارية العسكرية قد شكلت ما نسبته ٢٦٪ من الحجم الكلي للنفقات عام ١٩٨١م أي ٢,١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت ٤,٥٢٤٪ من الحجم الكلي للنفقات عام ١٩٩١م أي ما نسبته ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٦ - كبر حجم عجز الموازنة العامة للحكومة المركزية. حيث ارتفع العجز من ٨٨ مليون دينار عام ١٩٨١م إلى ٥,٢٠٤ مليون دينار عام ١٩٨٨م، ثم تقلص بعد

تطبيق برنامج التصحيح إلى ٢٦,٥ مليون دينار عام ١٩٩١م. وقد اعتمدت الحكومة الأردنية على الاقتراض لتمويل العجز، كما تشير البيانات الإحصائية إلى أن القروض قد أسهمت بتغطية ٨٦٪ من العجز عام ١٩٨١م، و١٧,٨٪ عام ١٩٨٨م، وأسهمت في تغطية كامل العجز عام ١٩٩١م [٤، ٨].

ثالثاً: حجم المديونية الخارجية الأردنية

من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) والمتعلقة بالديون الخارجية الأردنية تشير إلى الملاحظات التالية:

١ - استمرار الأردن بالتعاقد على القروض الخارجية بالرغم من الأزمة التي ألمت به منذ نهاية ١٩٨٧م. حيث بلغ حجم القروض التي تم التعاقد عليها عام ١٩٨٨م قرابة ٣٠٩,٥ مليون دينار وفي عام ١٩٩١م وصل إلى ٣٨٠ مليون دينار. ومما يلفت النظر أن نسبة كبيرة من قروض الأردن كانت من مصارف وشركات أجنبية. فكما يشير الجدول إلى أن ٧٠٪ من القروض المتعاقد عليها عام ١٩٨٨م كانت من تلك المصادر، ولاشك أن ذلك يرهق الاقتصاد الوطني لكون هذه القروض ذات شروط تجارية صعبة ثقيلة الوطأة على المدين^(٥)، والزيادة في حجمها يؤدي إلى زيادة الدين الأمر الذي يضعف من مقدرة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونه، واضمحلال الاحتياطات من العملات الأجنبية، وزيادة التبعية والاعتماد على الخارج، وأكثر من ذلك يؤدي إلى حالة إفسار تتمثل في العجز عن التسديد الأمر الذي يتطلب الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون الأجنبية والتداول مع صندوق النقد الدولي بشأن الإجراءات اللازمة لتخاذه في الاقتصاد الوطني لتذليل الصعوبات الناشئة عن هذه الحالة. والمتبع لحالة الاقتصاد الأردني يرى أن ذلك ما حصل فعلاً، الأمر الذي حتم على الحكومة الأردنية عدم الاعتماد على القروض من مصادر خاصة، حيث يتضح في عام ١٩٩١م أن كامل اقتراض الحكومة كان من الحكومات الأجنبية ذات الشروط الميسرة نسبياً.

(٥) تتضمن هذه الشروط: سعر الفائدة، فترة التعاقد، فترة السماح، وعنصر المنحة أو الإعانة.

٢ - بالرغم من وجود بعض الاختلافات في الأرقام الخاصة بالديون في أقطار العالم التي يصدرها البنك الدولي من جهة وبين الأرقام التي تصدرها المصادر المحلية، فإن ما تؤكدُه الأرقام المتعلقة بالديون الخارجية خاصة خلال الخمس سنوات الأخيرة، أن ديون الأردن تضاعفت أكثر من أربع مرات في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠م. إذ بلغت ١٢٦,١ مليون دينار في عام ١٩٨١م وارتفعت إلى ٦٠٢٥,٥ مليون دينار عام ١٩٩٠^(٦).

٣ - لقد ارتفعت قيمة خدمة الدين بشكل ملحوظ «الأقساط + الفوائد» إذ بلغت ٤٠,٥ مليون دينار عام ١٩٨٠م ووصلت إلى ١٣١ مليون دينار عام ١٩٨٥م وواصلت ارتفاعها إلى ٤٧٨,٢ مليون دينار عام ١٩٨٥م، ثم عادت إلى الانخفاض قليلاً عام ١٩٩١م حيث بلغت قرابة ٤٦٩,٩ مليون دينار.

إن الارتفاع في خدمة الدين يؤكد حقيقة اتجاه شروط القروض للأردن من المتهاودة نسبياً إلى الصعبة. إن اتجاه الأردن إلى الاقتراض من المصارف التجارية والشركات الأجنبية ذات الشروط المشددة، والتغيرات العالمية في أسعار الفوائد من الأسباب الكامنة وراء التغير الملحوظ في هيكل المديونية الأردنية، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في إحداث اختلالات في ميزان المدفوعات الأردني وأضعف من مقدرة الاقتصاد الأردني على خدمة ديونه. وللتعرف على القيمة الحقيقية للدين الخارجي يمكن استخدام بعض المعايير الاقتصادية التي من أهمها نسبة الدين القائم إلى كل من الناتج القومي والصادرات والاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية. ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) تشير إلى الآتي:

١ - بلغت نسبة الدين الخارجي إلى مجموع الصادرات بنهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات أكثر من خمسة أضعاف ما كانت عليه في بداية الثمانينيات، وهذا دون شك يشير إلى زيادة العبء الذي أصبحت الصادرات تتحمله، وهي المصدر الرئيسي في تسديد الديون بصورة طبيعية. ولو فرضنا أن كل شيء بقي على حاله، فإذا رصدت الحكومة الأردنية ١٠٪ من قيمة الصادرات السنوية لتسديد الدين

(٦) الديون لا تشمل الديون العسكرية.

فلا بد من مُضي أكثر من ٤٥ عاماً حتى يستطيع الأردن تسديد ذلك الدين .

جدول رقم (٢). مؤشرات أهمية الديون الخارجية الأردنية .

السنة	الدين القائم — (%)	الدين القائم الناتج الإجمالي — (%)	الاحتياطي الدين القائم — (%)	معدل خدمة الدين — (%)	الأقساط + الفوائد الصادرات
١٩٨٠	٨١,٦	٣٢,١	١٦٣,٢	٨,٦	
١٩٨١	٨١,٤	٣٤,٥	١٣٠,٩	١٢,١	
١٩٨٢	٩٢,٣	٣٦,٨	١٠٢,٥	١١,٠	
١٩٨٣	١٢٧,٣	٤٥,٨	٨٩,٩	١٢,٦	
١٩٨٤	١٤٢,١	٥٠,٢	٧٧,٣	١٨,٤	
١٩٨٥	١٥٤,٨	٥٨,٣	٦٩,١	١٧,٩	
١٩٨٦	٢٠٤,٩	٥٨,٠	٦٨,٧	١٧,٩	
١٩٨٧	١٨٧,٧	٦٠,٤	٦٨,٩	٣٧,٦	
١٩٨٨	٤٢٩,٨	١٧٨,٧	٢٤,١	٥٣,٦	
١٩٨٩	٤٧٢,٣	٢٣٧,٨	٢١,٨	٣٠,٦	
١٩٩٠	٤٦٨,٩	٢٥٧,٨	٢٢,٩	٢٤,٤	
١٩٩١	٤٦٣,٤	٢١٣,٣	٥٣,٣	٣٩,٥	

المصدر: تم احتساب هذه النسب بالرجوع إلى البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة، والبنك المركز الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

- ٢ - لقد ارتفعت نسبة الدين القائم إلى الناتج القومي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة بشكل مذهل. ففي الوقت الذي بلغت فيه ٣٢٪ عام ١٩٨٠م ارتفعت إلى ١٧٨,٧٪ عام ١٩٨٧م ووصلت إلى ٢١٣,٣٪ عام ١٩٩١م. وما تؤكده هذه النسب أن الأردن يعاني حالة شديدة من الاختلال وفقدان التوازن في هذا المجال.
- ٣ - أما النسبة بين مجموع الاحتياط الدولي وبين الدين القائم، فتشير البيانات إلى أن الإحتياطي قد أخذ بالتناقص بشكل مطرد منذ ١٩٨٠م. حيث بلغ ٢١,٨٪ في الوقت الذي كان ١٦٣,٢٪ عام ١٩٨٠م. أما في عام ١٩٩١م فقد ارتفعت هذه

النسبة إلى ٣, ٥٣٪، ويعزى ذلك لتأجيل دفع بعض الديون وفوائدها والتعاقد على قروض جديدة.

٤ - أما معدل خدمة الدين^(٧) فقد ازداد بشكل بارز. فبعد أن كان ٦, ٨٪ عام ١٩٨٠م ارتفع إلى ٦, ٥٣٪ عام ١٩٨٨م ثم عاود الانخفاض إلى حوالي ٤٠٪ عام ١٩٩١م. إن ارتفاع هذا المؤشر له دلالات مهمة منها تزايد ثقل أعباء الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني، وزيادة القابلية لحصول اختناقات في الاحتياطات من العملات الأجنبية، وزيادة خطورة المديونية [٩].

كما تقدم نلاحظ أن كافة المؤشرات كانت تؤكد أن الاقتصاد الأردني سوف يواجه في النهاية مشكلات تتعلق بالسيولة أي لن يكون بإمكانه تأمين نقد أجنبي كافٍ للوفاء بكل متطلبات خدمة الدين والقيام في الوقت نفسه بدفع قيمة الواردات الأساسية واللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للديون الخارجية الأردنية

يثار الكثير من الأسئلة عن أهمية القروض الخارجية، وعن الدور الذي تلعبه فعلياً في اقتصاديات الدول النامية. فما هي هذه الأهمية؟ وما هو الدور الذي تسهم به في تنمية اقتصاديات الدول المقرضة؟ يرى البعض أن القروض الخارجية تُستغل في الإنتاج وتنمية الصادرات وإحلال الواردات، وفي النهاية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والمدخرات الوطنية، وينعكس ذلك كله إيجابياً على ميزان المدفوعات... فهل أدت القروض إلى ذلك؟ فيما يلي نحاول الإجابة عن هذا التساؤل، ولكن قبل ذلك نعطي فكرة موجزة عن الآراء الاقتصادية السائدة حول هذا الموضوع.

يمكننا تقسيم الآراء الاقتصادية حول هذا الموضوع إلى مجموعتين، وهاتان المجموعتان مختلفتان نظرياً وعملياً، هما المدرسة التقليدية والمدرسة التجديدية.

١ - المدرسة التقليدية

يرى الاقتصاديون في هذه المدرسة أن للاقتراض الخارجي تأثيراً إيجابياً على

(٧) معدل خدمة الدين = (الأقساط + الفوائد) / (الصادرات المتطورة وغير المتطورة).

اقتصاديات الدول النامية [١٠، ١١، ١٢]. وترجع هذه المدرسة سبب تدني مستويات التنمية في الدول النامية إلى قصور المدخرات المحلية (S) والاستثمارات المحلية (I) اللازمة لتحقيق معدلات النمو المخطط لها لزيادة الدخل القومي، ويعرف الفرق بين S و I بفجوة الإدخار saving-gap ويرمز لها بالرمز (S-I). وهناك كذلك فجوة بين العملات الأجنبية المتحصل عليها من الصادرات (X) وتلك اللازمة لتغطية الواردات (M) ويعرف الفرق بين (X) و (M) بفجوة العملات الأجنبية foreign exchange gap ويرمز لها بالرمز (X-M) ويرى اقتصاديو هذه المدرسة أن دور الاقتراض الخارجي يكمن في إغلاق الفجوة الكبرى من هاتين الفجوتين. ويلاحظ من كتابات بعض الاقتصاديين الممتين إلى هذا التوجه أن للقروض الأجنبية الآثار الإيجابية التالية على فجوة الإدخار:

- (أ) زيادة مباشرة وبقيمة القروض نفسها في حجم الاستثمارات المحلية.
- (ب) زيادة التراكم الرأسمالي المحلي من خلال زيادة الدخل ومعدلات الادخار المحلية.

أما بالنسبة إلى فجوة العملات الأجنبية، فإن المدرسة التقليدية تعد القروض عملية أجنبية إضافية تسهم في زيادة القدرة الاستيرادية للدولة المقترضة، أي أن القروض تزيد من الاستثمارات عن طريق زيادة الواردات من السلع الرأسمالية الإنتاجية، أو من خلال تحرير بعض المصادر المحلية وتوجيهها لإنتاج السلع الرأسمالية. وفي كلتا الحالتين تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى زيادة حجم الإنتاج ومعدلات النمو في الناتج المحلي^(٨).

٢ - المدرسة التجديدية

لقد عارض أصحاب هذه المدرسة بناءً على النتائج العملية أفكار المدرسة التقليدية، حيث أشارت نتائج دراسات بعض الاقتصاديين إلى أن تأثير القروض الأجنبية ضعيف (إن لم يكن سلبياً) على الدخل القومي ومعدلات النمو [١٣، ١٤، ١٥]. وترجع هذه المدرسة

(٨) نموذج Harrod-Domar يعتبر الأساس لهذه الدراسات، وفي الإطار العام لهذا النموذج، فإن معدل النمو في الدخل القومي (g) عبارة عن الميل المتوسط للإدخار (S) مقسوماً على معدل التغير في الدخل إلى رأس المال (V) : أي $g = S/V$ وحيث V ثابتة في المدى القصير فإن الديون الخارجية تزيد S وبالتالي g .

تلك النتيجة إلى أمرين هما: انخفاض معدلات الإدخار من جهة، وإلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج $capitl-output\ ratio$ ويعود انخفاض معدلات الإدخار إلى:

(أ) ضعف الجهود المبذولة في تحصيل الضرائب وقلة مرونة النظام الضريبي وانخفاض المستوى العام للضرائب.

(ب) تغير تركيبة المصروفات الحكومية في صالح الاستهلاك.

(ج) توافر مصادر تمويل خارجية ذات شروط سهلة مما زاد في الاعتماد عليها أكثر من الموارد المحلية.

أما ارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج نتيجة للاقتراض الخارجي فيرجع للأمر التالي:

(أ) تخصيص جزء كبير من القروض إلى نشاطات غير إنتاجية. إذ تتركز معظم استثمارات الدول النامية في مشروعات البنية التحتية التي تعطي إنتاجها بصورة غير مباشرة.

(ب) تخصيص جزء كبير من القروض الخارجية إلى مشروعات ذات تكنولوجيا رأسمالية مكثفة، ويعود ذلك إلى استراتيجية التنمية في البلاد المقترضة من جهة، وإلى تأثير الهيئات والمنظمات الدولية الممولة من خلال التوجيه والإشراف ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الممولة من جهة أخرى.

(ج) اقتران وارتباط القروض في معظم الدول المقترضة بمشروعات وسلع معينة تحددتها الجهات المقرضة في اختيار أساليب الإنتاج المتاحة لها والتي تتمشى مع قدرة وتكنولوجيا الدولة نفسها^(٩).

ولتبيان واستقصاء مدى انطباق هذه الأفكار على الأردن، فإننا سوف نبدأ بقياس أثر الديون للأردن على مستويات ومعدلات النمو في الناتج الإجمالي،

(٩) باستخدام نموذج $(g=S/V)$ فالزيادة في V دون التغير في (S) ستؤدي إلى انخفاض

جدول رقم (٣). البيانات الخاصة بالنهاج القياسية (١٩٦٧ - ١٩٩١ م).

السنة	المسحوبات من القروض الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك	الاستثمار	الصادرات	الواردات	معدل النمو السكاني (%)
١٩٦٧	٦٠,٨	١٣١,٢	١٤٧,٨	٢٢,٤	١١,٣	٥٥,٠٤	٢,٨
١٩٦٨	٤,٠٧	١٥٦,١	١٨٣,٣	٢٤,٥	١٤,١١	٥٧,٥	٣,٤
١٩٦٩	٦,١٢	١٨٣,٤	٢٧٠,٨	٣٩,٧	١٢,٦٩	٦٧,٧٥	٣,٤
١٩٧٠	٣,٢	١٧٤,٤	٢١١,٥	٢٥,٢	٩,٣٢	٦٥,٨	٣,٥
١٩٧١	٩,٥	١٨٦,٢	٢٢٢,١	٣٠,٧	٨,٨	٧٦,٦	٣,٦
١٩٧٢	١٠,٩	٢٠٧,٢	٢٤٥,٧	٣٦,٢	١٢,٦	٩٥,٣	٣,٦
١٩٧٣	١٢,٨	٢١٨,٣	٢٦٣,١	٤٧,٢	١٤,٠١	١٠٨,٢	٣,٦
١٩٧٤	١٥,٠٧	٢٤٧,٣	٢٩٧,٥	٦٣,٢	٣٩,٤	١٥٦,٥	٣,٦
١٩٧٥	٣٢,٧	٣١٢,١	٣٧٢,٠	٨٧,٩	٤٠,٠٧	٢٣٤,١	٤,٤
١٩٧٦	٢٩,٧	٤٢١,٦	٤٦٩,٢	١٣٨	٤٩,٥	٣٣٩,٥	٤,٤
١٩٧٧	٧١,٢	٥١٤,٢	٦٣٨,١	١٩٧	٦٠,٢٥	٤٥٤,٤	٤,٤
١٩٧٨	٦٦,٠٧	٦٣٢,٢	٧٦٢,٨	٢٢٩,١	٦٤,١	٤٥٨,٨	٤,٤
١٩٧٩	٧٢,٧	٧٥٣,٠	٩٧٢,١	٢٩٤,٥	٨٢,٥	٥٨٩,٥	٣,٧
١٩٨٠	٨٨,٠٢	٩٧٩,٥	١٠٨٧,٢	٣٩٧,٨	١٢٠,١	٧١٥,٩	٤,٠
١٩٨١	١٦١,٥٤	١١٨٢,٥	١٣٨١,٧	٥٦٤,٨	١٦٩,٠٢	١٠٤٧,٥	٤,٠
١٩٨٢	١٣٠,٧	١٣٤٢,٢	١٥١٢,٨	٥٩٧,٣	١٨٥,٥	١١٤٢,٤	٤,٠
١٩٨٣	١٦١,٧	١٤٨٧,٣	١٦٩٦,٤	٥٠٢,٨	١٦٠,٠٨	١١٠٣,٣	٤,٠
١٩٨٤	١٥٥,٦	١٨٩١,٤	٢١٢١,٣	٤٨٥,٦	٢٦١,٠٥٥	١٠٧١,٣	٤,٠
١٩٨٥	٢١٧,٠٥	١٩٤٠,٦	٢٢٤٢,٨	٣٨٥,٢	٢٥٥,٣٤	١٠٧٤,٤	٣,٨
١٩٨٦	١٧٩,١	٢٠٨٠,٣	٢٢١٣,٩	٤١٠,٣	٢٢٥,٦١	٨٥٠,٢	٣,٨
١٩٨٧	١١٦,٣	٢١٣٦,٢	٢٢٨٤,٣	٤٦٨,٤	٢٤٨,٧	٩١٥,٥	٣,٦
١٩٨٨	٢٣١,١	٢٢٣٥,٠	٢٣٢٧,٤	٥٠٨,٢	٣٢٤,٧	١٠٢٢,٥	٣,٦
١٩٨٩	٣٥٠,٧	٢٤٠٣,٢	٢٤٩٤,٥	٥٤٧,٤	٥٣٤,١	١٢٣٠,٠	٣,٧
١٩٩٠	٣٧٣,٧	٢٦١٨,٤	٣٠٦٠,٧	٦٩١,٤	٦١٢,٢	١٧٢٥,٨	١١,٠
١٩٩١	١٧١,١	٢٨٠٥,٥	٣٢٩٣,٠	٦٠٨,٧	٥٩٨,٦	١٧١٠,٥	١٢,٦

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩ م).

البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أيار ١٩٩٢ م.

دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية الشهرية، ١٩٨٣، ١٩٩١ م.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

وعلى المدخرات، وعلى مستويات الاستهلاك والاستثمار وعلى الميزان التجاري خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٩١م^(١١).

(١) أثر الديون الخارجية على معدل النمو في الناتج المحلي

لقد تم تحديد وقياس النماذج التالية، والتي تعتبر نماذج مؤشورية^(١١) بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدولة GDP ومعدل النمو في المسحوبات من القروض الخارجية Dis، وكذلك تمت إضافة معدل النمو السكاني POP^(١٢) ومعدل النمو في الموارد الخارجية الأخرى غير القروض^(١٣). وبالتحديد فلقد تم قياس النموذج القياسي المؤشوري التالي للفترة ١٩٦٨ - ١٩٩١م^(١٤).

$$\hat{GDP} = a_0 + a_1 \hat{Dis} + a_2 \hat{POP} + a_3 \hat{Fn} + U \quad (1)$$

- (١٠) لقد تم استخدام الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (٣) لتقدير المعادلات القياسية.
- (١١) تجدر الإشارة هنا إلى التفرقة بين النماذج المؤشورية Indicator Models والنماذج السلوكية Behavioral Models فالنوع الأول يستخدم لمعرفة الأثر الحدي لمتغير على آخر دون أن تكون هناك علاقة سلوكية بينها، والثاني يوضح أن هناك متغيراً تابعاً يمكن شرح سلوكه عن طريق متغيرات أخرى تسمى متغيرات مستقلة.
- (١٢) تم استخدام هذا المتغير POP كبديل عن حجم القوى العاملة لعدم توافر المعلومات الإحصائية عنها، ويعتبر POP بديلاً جيداً لأن حجم القوى العاملة يعتمد أساساً على عدد السكان.
- (١٣) تم تقدير FN كالتالي FN=(S-1)-Dis وتمثل مصادر التمويل الخارجية الأخرى غير القروض.
- (١٤) يمكن الوصول إلى المعادلات ١، ٢، ٣ والمعادلات الأخرى على أساس اعتبار أن هناك دالة مؤشورية (سلوكية) بين الناتج المحلي الإجمالي وعنصري العمل (L) ورأس المال (K): $GDP = f(K,L)$

وعند أخذ مقدار التغير في الطرفين نجد أنه:

$$dGDP = f_1 \cdot dk + f_2 \cdot dL$$

$$\frac{dGDP}{GDP} = \frac{f_1 dk}{GDP} \cdot \frac{k}{k} + \frac{f_2 dk L}{GDP \cdot L} \quad \text{وبالقسمة نحصل على:}$$

$$\hat{GDP} = \frac{f_1 k}{GDP} \cdot \frac{dk}{k} + \frac{f_2 L}{GDP} \cdot \frac{dL}{L}$$

$$\hat{GDP} = \frac{f_1 k}{GDP} \hat{K} + \frac{f_2 L}{GDP} \hat{L}$$

حيث \hat{GDP} فوق المتغير معدل النمو في المتغير باستخدام طريقة المربعات الصغرى ومعالجة مشكلة الارتباط التسلسلي كانت النتيجة على النحو التالي:

$$\hat{GDP} = .57 + .01\hat{Dis} + .32\hat{POP} + 016\hat{Fn} \quad (2)$$

(028) (.8) (.12)

$$R^2 = 0.15 \quad D - W = 1.9$$

حيث تشير القيم داخل الأقواس، و R^2 ، و $D-W$ في المعادلة رقم (٢) وفي جميع المعادلات اللاحقة إلى القيمة التائية، ومعامل التحديد، ومعامل دوربون- واتسون بالترتيب^(١٥).

وكما يبدو من المعادلة رقم (٢) فإن للقروض الخارجية آثاراً إيجابية على معدلات النمو الاقتصادية ولكنها لا تتمتع بمعنوية إحصائية مقبولة (مستوى معنوية ٥٪) وكذلك عند النظر إلى معامل التحديد R^2 نجد أنه منخفض وهذا متوقع لأن المعادلة المحسوبة ليست سلوكية وإنما هي معادلة مؤشورية وبالتالي لا يعطي المعنى المتعارف عليه، ولكن الأهم من ذلك أن المعادلة خالية من مشكلة الارتباط التسلسلي حسب ما يبين معامل $D-W$. وكذلك للتعرف على أثر القروض على الناتج المحلي الإجمالي فقد تم تحديد المعادلة بصيغة غير خطية لتسهيل شرح المعادلات على أنها المرونات الثابتة، مما يفيد مدى معرفة استجابة الناتج المحلي للتغير في المؤشرات الأخرى. وقياساً على المعادلة المؤشورية السابقة فقد

(١٥) $D-W$ يشير إلى اختبار معامل دارين- واتسون، ويستخدم من أجل فحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية في عدد من المشاهدات ويتم احتسابه على النحو التالي:

$$DW = \frac{\sum_{j=2}^n (U_j - U_{j-1})^2}{\sum_{j=1}^n U_j^2}$$

حيث: $n = 1, \dots, n$: ترمز لعدد المشاهدات
 U_j : الخطأ العشوائي في المشاهدة j
 U_{j-1} : الخطأ العشوائي في المشاهدة $j-1$

ولزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى [١٦]:

McGraw-Hill Book Company, 1988., pp.

تم تحديد المعادلة التالية:

$$GDP = b_0 Dis^{b_1} POP^{b_2} FN^{b_3} e^u \quad (٣)$$

وبعد تحويل المعادلة إلى الصيغة الخطية عن طريق التحويل اللوغاريتمي وقياسها

كانت النتيجة على النحو التالي:

$$\text{LogGDP} = 39.8 + 0.09 \text{LogDis} + 1.11 \text{LogPOP} + 0.12 \text{LogFN} \quad (٤)$$

(4.3) (5.30) (21.03)

$$R^2 = 0.998$$

ومن المعادلة (٤) يتضح أيضاً أن للقروض أثراً إيجابياً ذا معنوية إحصائية عالية على النمو الاقتصادي. ولكن حجم المرونة منخفض مما يدل على أن الإنتاج المحلي لا يعتمد على القروض الخارجية بدرجة عالية.

(٢) أثر القروض الخارجية على المدخرات المحلية

لقد كانت العلاقة بين المدخرات والقروض الخارجية مدار جدول بين كثير من الباحثين. فكما رأينا مما سبق أن المدرسة التقليدية تؤكد على أن القروض الخارجية تزيد من المدخرات المحلية، بينما ترى المدرسة التجديدية رأياً مخالفاً لذلك. أما الاقتصادي بابنك Papanek فقد أشار إلى أن هناك عوامل خارجية تؤثر في الدول النامية بشكل خاص منها الاضطرابات السياسية والتغيرات المفاجئة في معدلات التبادل التجاري، مما يؤدي إلى إيجاد علاقة سالبة بين المدخرات المحلية والقروض الخارجية [١٧]. ولقد قام الاقتصادي رحمان Rahman بقياس علاقة بسيطة بين المدخرات المحلية ومقدار المسحوبات من الديون بالصيغة:

$$APS = S / Y = f(Dis / GDP) \quad (٥)$$

حيث APS ترمز لمتوسط المدخرات و S هي مقدار المدخرات المحلية. ويمكننا وضع المعادلة (٥) في الصورة الخطية التالية [١٤].

$$APS = d_0 + d_1 \frac{Dis}{GDP} + U \quad (٦)$$

وبعد تقدير المعادلة كانت النتيجة على النحو التالي :

$$APS = .015 - 0.041 \frac{Dis}{GDP} \quad (-.07)$$

$$R^2 = .08 \quad D.W = 2.0$$

وتشير النتيجة إلى وجود علاقة سالبة بين القروض والمدخرات ولكنها تفتقر إلى الدلالة الإحصائية .

(٣) أثر القروض الخارجية على الاستثمار

يتحدد مستوى الاستثمار عادة بحجم المصادر الكلية المستخدمة لأغراض التكوين الرأسمالي، وكما أشرنا سابقاً فإن المدرسة التقليدية تعتبر القروض الخارجية من عوامل زيادة المدخرات والاستثمارات في الدول المقرضة حيث إن قيمة الاستثمارات ستزداد بقيمة وحجم القرض . كما إن القروض الخارجية تساعد على زيادة القدرة الاستيرادية للدولة المقرضة، وبذلك يزداد استيراد السلع الرأسمالية الإنتاجية ويتحسن، تبعاً لذلك، مستوى الاستثمارات المحلية . وللتعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمارات المحلية والقروض الخارجية في الأردن، فقد تم تقدير نموذج الاستثمار البسيط والذي يربط بين مستوى الاستثمارات (١) الصافية (مقدار التغير في حجم رأس المال) والنتائج المحلي للدولة، وكذلك مقدار المسحوبات من الديون (القروض)، وبالتحديد فلقد تم قياس المعادلات التالية :

$$I = a_0 + a_1 Dis + a_2 GDP + U_1 \quad (٨)$$

$$I = B_0 Dis^{B1} GDP^{B2} e^{u2} \quad (٩)$$

ويلاحظ أن قيم المعاملات في المعادلة (٨) تعطينا التأثير الحدي للقروض و GDP . وحيث إن قيم المعاملات في المعادلة (٩) هي عبارة عن مقاييس للمرونة بين مستويات الاستثمار والمسحوبات من القروض والنتائج المحلي الإجمالي والنتائج كانت على النحو التالي :

$$I = 117 + 1.24Dis + 0.057GDP \quad (10)$$

(1.7) (0.5)

$R^2 = .55$ $D.W = 1.36$

$$\text{Log}I = 309 + 1.6\text{Log} Dis + .27\text{Log} GDP \quad (11)$$

(2.2) (6.5)

$R^2 = 0.96,$ $D.W = 2.05$

وتشير النتائج في المعادلتين (١٠) و(١١) إلى أن للقروض الخارجية أثرا كبيرا وإيجابيا على الاستثمار ودلالته الإحصائية مرتفعة.

(٤) أثر القروض على الاستهلاك

من الانتقادات التي وجهت للذين يقولون بأهمية القروض في تنمية الدول النامية هو إمكانية توجه هذه القروض إلى الاستهلاك، إذ قد تستخدم هذه الأموال في شراء السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص. وكذلك، هناك إمكانية أن يزداد الاستهلاك بطريقة غير مباشرة، إذ إن هذه الأموال المقرضة ستتحول بطريقة إنفاقها على المشروعات إلى زيادة في العمالة وزيادة في الدخول وفي شراء المواد الخام، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق بشكل عام، وبالتالي ارتفاع مستويات استهلاكهم. ولاستقصاء هذا الأثر تم تحديد نموذج بسيط يشبه نموذج الاستثمار لقياس العلاقة بين مستويات الاستهلاك الكلي (الخاص والعام) (C) وبين مستويات المسحوبات من القروض، وكذلك مستوى الناتج المحلي الإجمالي. أي:

$$C = f_0 + f_1Dis + F_2GDP + U_1 \quad (12)$$

$$C = g_0 \cdot Dis^{g_1} \cdot GDP^{g_2} \cdot e^{u_2} \quad (13)$$

وكذلك تم قياس المعادلتين السابقتين والنتائج كانت على النحو التالي:

$$C = 298.1 + 1.6 \underset{(2.2)}{Dis} + .72 \underset{(6.5)}{GDP} \quad (14)$$

$$R^2 = .96 \quad D.W = 2.05$$

$$\text{Log}C = 44.6 + 0.07 \underset{(1.29)}{\text{Log} Dis} + .73 \underset{(10.2)}{\text{Log} GDP} \quad (15)$$

$$R^2 = 0.97 \quad D.W = 1.98$$

وبالاحظ من المعادلة (١٤) و(١٥) أن هناك تأثيراً إيجابياً من القروض على الاستهلاك وذا دلالة إحصائية عالية، وهذا يؤكد أن جزءاً من القروض قد تم تحويله للأغراض الاستهلاكية. فهذا يدعم الرأي القائل إن القروض تصرف في أوجه غير استثمارية أي أنها توجه إلى زيادة الاستهلاك.

(٥) أثر القروض الخارجية على الميزان التجاري

من المتوقع أن تسهل القروض الخارجية عملية التنمية في الدول المقترضة، إلا أنها تؤدي أحياناً إلى إحداث صعوبات في ميزان المدفوعات. فالاقراض الخارجي يرتب عبئاً على ميزان مدفوعات الدولة في صورة مدفوعات خدمة الدين الخارجي، ويعتمد مثل هذا الأثر على طريقة استخدام هذه القروض.

فإذا ما استخدمت في أوجه الاستهلاك عن طريق زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العبء على ميزان المدفوعات. أما إذا استخدمت في تمويل المشروعات الإنتاجية التصديرية، أو المشروعات الإنتاجية لإحلال الواردات، فإن ذلك يخفف من العبء على ميزان المدفوعات. فالعجز في الميزان التجاري قد يتحول إلى فائض كنتيجة لهذه القروض. وعندها تكون الدولة قادرة على خدمة الدين وسداد الأقساط وفوائدها. فإذا أسهم الاقتراض في زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، فإن العجز في الميزان التجاري، ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات سيقبل، ولمعرفة أثر القروض على الميزان التجاري يتعين علينا معرفة الأثر على كل من الصادرات والواردات.

(١) تأثير القروض الخارجية على الصادرات

تؤثر القروض الخارجية على الصادرات EXP من خلال زيادة الاستثمارات في عملية الإنتاج التصديري، وزيادة قدرة البلاد الإنتاجية لأغراض التصدير هذا الأثر المباشر، أو عن طريق زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة الطلب المحلي على السلع المنتجة محلياً مما يؤثر سلباً على الصادرات، ولمعرفة الأثر الصافي للقروض الخارجية على الديون، فقد تم تحديد وقياس المعادلات الآتية:

$$EXP = a_0 + a_1 Dis + a_2 GDP + U_1 \quad (16)$$

$$EXP = b_0 Dis^{b_1} \cdot GDP^{b_2} e^{u_2} \quad (17)$$

والنتائج كانت على النحو التالي:

$$EXP = 16.1 + 0.26 Dis + 0.087 GDP \quad (18)$$

(2.3) (1.8)

$$R^2 = 0.52 \quad D - W = 1.96$$

$$Log EXP = 501.1 + .37 Log Dis + 0.97 Log GDP \quad (19)$$

(2.3) (2.7)

$$R^2 = .78 \quad D - W = 1.9$$

ويتضح من النتائج السابقة أن للقروض أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية مقبولة، مما قد يُوحى أن جزءاً من القروض قد وجه إلى مشروعات إنتاجية تصديرية.

(ب) تأثير القروض الخارجية على الواردات

لمعرفة أثر القروض على الواردات IMP ولاختبار الرأي السائد بأن القروض تسهم في زيادة الإنتاجية من السلع المحلية، ويتم بذلك إحلال الواردات مما يؤدي إلى قلة الاستيراد، فلقد تم تحديد المعادلتين على نمط المعادلات السابقة:

$$IMP = c_0 + c_1 Dis + c_2 GDP + U_1 \quad (20)$$

$$IMP = d_0 Dis^{d1} GDP^{d2} e^{u2} \quad (٢١)$$

وقد كانت النتائج على النحو التالي :

$$IMP = 342 + 1.65 Dis + 0.14 GDP \quad (٢٢)$$

(2.4) (.96)

$$R^2 = .11 \quad D - W = 1.75$$

$$LogIMP = 501 + 0.58 LogDis + 0.11 LogGDP \quad (٢٣)$$

(5.4) (.53)

$$R^2 = .88 \quad D - W = 1.3$$

ونتائج المعادلات السابقة تؤكد أن للقروض أيضاً آثاراً إيجابية عالية على الواردات . ويتحدّد الأثر النهائي للقروض على الميزان التجاري من خلال مقارنة نتائج المعادلات (١٨ ، ١٩) و(٢٢ ، ٢٣) . وبناءً على ذلك يمكننا الخروج بالنتائج الآتية :
إن القروض الخارجية قد أسهمت في زيادة العجز في الميزان التجاري ، وذلك عن طريق زيادة الواردات بنسبة أكبر من الصادرات .

ملاحظات عامة

حول النتائج الإحصائية لتأثير القروض الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الإحصائية الكلية نشير إلى ما يلي :

١ - التأثير الحديّ لمسحوبات القروض الخارجية في الأردن على الناتج المحلي بشكل عام كان متدنياً . وكما يتضح فإن التأثير الحديّ بلغ (٠,٠١) ، ويلاحظ من المعادلة (٤) أن قيمة المرونة بين المسحوبات والناتج المحلي الإجمالي كانت متدنية إذ بلغت (٠,٠٩) .

٢ - لقد تبين أن للقروض تأثيراً سالباً على المدخرات ولكن تفتقد الدلالة الإحصائية، ومما يجدر ملاحظته أن المدخرات قد تزداد عبر الزمن على نحو يجعلها تزيد على مستوى الاستثمارات المطلوبة نتيجة للزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الناجمة عن الاقتراض الخارجي وبالتالي يبدأ حجم الديون بالانخفاض . إلا أن هذا الأمر كما تؤكد نتاج الدراسة ومجريات الأمور في الأردن لم يتحقق بعد، والفجوة في الموارد المحلية مازالت كبيرة .

٣- إن فاعلية الإقراض الأجنبي في دفع عجلة ومسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على كيفية استخدام هذه القروض. وهنا نؤكد على ضرورة تخصيص حصيلة القروض الأجنبية لتمويل استثمارات ترفع مستوى الدخل القومي والطاقة التصديرية للبلاد. ومن خلال تحليلنا لأثر المسحوبات على كل من الاستهلاك والاستثماريتين أن جزءاً منها قد تم استخدامه للاستهلاك والجزء الآخر للاستثمار. وبالرغم من أن الميل الحدي للاستثمار يبدو مرتفعاً إلا أن هذه الاستثمارات لم تكن ذات فعالية كبيرة على الإنتاج لأسباب منها:

- (أ) توجيه القروض لتمويل مشروعات البنية التحتية.
- (ب) استثمار القروض في مشروعات مدة التفريخ لها طويلة.
- (ج) ضعف كفاءة استغلال الطاقات الإنتاجية التي قد يوجد لها الاستثمار.
- (د) ارتباط القروض بشراء سلع ومعدات لا تنسجم والقدرة الفنية والتكنولوجية للدولة المقترضة.

٤- يواجه الأردن عجزاً دائماً في ميزانه التجاري. ويبدو من نتائج الدراسة أن القروض لم تسهم في الحد من هذا العجز بل قد عمّقت وأسهمت في تضخمه. وما تؤكدته النتائج أن الأردن عجز عن زيادة طاقته التصديرية من خلال الاقتراض مما أوقعه في مأزق عجز معه عن سداد الأقساط والفوائد وطالبت بإعادة جدولة قروضها والحصول على مزيد من القروض لتسديد المستحق عليه.

خامساً: صندوق النقد الدولي وأزمة المديونية الأردنية

كما أسلفنا، فإن الدين القائم أخذ في التصاعد سنة بعد أخرى، وهذا التصاعد جعل نسبة الدين من الناتج المحلي تتراد باطراد، كما أن خدمة الدين وصلت إلى معدلات مرتفعة وصارت أعباءً تثقل كاهل الاقتصاد الأردني.

وفي الوقت الذي كانت وطأة الديون آخذة في الازدياد، كانت موارد تمويل خدمة الدين آخذة في الانحسار والضمور، كما حصل تقلص في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وكذلك تناقصت قيمة المساعدات المالية من بعض الأقطار العربية.

ونتيجة لهذه المستجدات غير المواتية بدا أن الاقتصاد الأردني قد شابته حالة إعسار

جعلته عاجزاً عن الوفاء بما يترتب عليه من تسديدات للديون الخارجية، ويات عليه أن يتداول أمره مع صندوق النقد الدولي سعياً لإعادة جدولة ديونه وقد فعل ذلك واضطر في ربيع عام ١٩٨٩م إلى أن يتخذ عدداً من التدابير والإجراءات اللازمة التي عادة يقترحها صندوق النقد الدولي.

ولكن يا ترى ما هي أهم مرتكزات سياسة الصندوق في مواجهة أزمة المديونية الخارجية؟ وما مدى نجاح سياسة الصندوق؟

(١) سياسة الصندوق في مواجهة أزمة المديونية الخارجية

يتمثل الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في تقديم القروض قصيرة الأجل إلى الدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها أو التي ترغب نتيجة للصعوبات التي تواجهها في إعادة جدولة ديونها. وتقترن القروض المقدمة بإبرام اتفاقيات للتثبيت الاقتصادي، أو ما يسمى بإعادة الهيكلية، تلزم الدولة المقترضة بتنفيذها خلال السنوات التي تحصل فيها على موارد الصندوق. وتقتضي سياسة إعادة الهيكلية أن تقوم الحكومة المعنية بتنفيذ الإجراءات التالية:

- ١ - اتباع سياسة انكماشية للحد من التضخم عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة. ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب وأسعار بيع السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة وتخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري.
- ٢ - اتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق الحد من زيادة الائتمان المصرفي ورفع أسعار الفائدة المصرفية على الودائع والقروض ووضع قيود على الائتمان.
- ٣ - تحرير سعر الصرف وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي مع تخفيض قيمة العملة المحلية وذلك لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

٤ - تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الضرائب على الواردات والصادرات [١٨].

ويستهدف الصندوق من إبرام مثل هذه الاتفاقيات قيام الدولة المقترضة باتباع سياسة إعادة التكيف المقدمة حتى يضمن قدرة هذه الدولة على السداد ويؤدي بالتالي إلى تحقيق إصلاح ملموس في المستوى الاقتصادي يدعم موقف مدفوعاتها الخارجية بغض النظر عنّ يتحمل العبء الاجتماعي لهذه السياسة.

وفي واقع الأمر ليس هناك من اتفاق مع وصفه خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي وذلك للاعتبارات التالية:

(أ) يغلب على السياسة المقدمة من الصندوق المنظور النقدي وليس الاقتصادي . بمعنى أن الإصلاح الاقتصادي هو التحكم في كمية النقود وليس تعديل البناء الاقتصادي . حيث إن الخلل دائماً في البلدان النامية يكمن في الهيكلة الاقتصادية وكيفية إعادة صياغتها من جديد . إن البلدان النامية تواجه في الوقت الحاضر مشكلة الركود التضخمي . ومن هذا نؤكد أن عملية مكافحة التضخم لا بد وأن تبدأ من معالجة الركود نفسه . إن المشكلة الأساسية هي عدم وجود طاقات إنتاجية ؛ والانتظار لمدة ثلاث سنوات أو خمس سنوات ، وهي مدة برنامج الإصلاح للصندوق ، يعني إيقاف عملية التنمية .

(ب) إن تخفيض سعر الصرف في دول تعتمد في تغطية معظم احتياجاتها على الاستيراد الخارجي يصحبه زيادة التضخم وزيادة العجز في ميزان المدفوعات ، وهذا يخالف ما يهدف إليه الصندوق .

(ج) يسعى الصندوق إلى تغليب قوى السوق «العرض والطلب» وليس التخطيط . إن خبراء السوق يدعمون دور القطاع الخاص في بلدان العالم الثالث ويطالبون بطريقة غير مباشرة بإلغاء دور الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا لا ينسجم مع وضع هذه الدول خاصة وأن السوق أثبت فشله في مواجهة المشكلات الاقتصادية في الدول الغربية نفسها .

(د) إن اتباع سياسة التكيف عن طريق الحد من الإنفاق وإيقافه حتى يتم الوصول إلى التوازن بين الإيرادات والإنفاق يعني توقف الاستثمار وانكماش القطاع الإنتاجي ، في حين أن المطلوب هو زيادة القدرة الإنتاجية ، كما أن سعر الفائدة في البلدان التي تعتمد على القروض مع تخفيض قيمة العملة بشكل كبير سوف يؤدي إلى رفع الأسعار وخنق القطاع الخاص وهروب المدخرات إلى الخارج . . . إلخ ، وما ينتج عن ذلك من معاناة قطاعات واسعة من الجماهير الكادحة ، وخاصة ذوي الدخل المحدود .

(ب) مدى نجاح سياسة الصندوق

يؤكد الوضع المالي لبلدان العالم الثالث فشل وصفه الصندوق وإجراءاته في مساعدة

الدول على تجاوز محنتها والتخفيف من مديونيتها. وهنا سوف نكتفي بالإشارة إلى وضع دولتين من دول أمريكا اللاتينية. لقد قامت كل من البرازيل والأرجنتين بتطبيق وصفة الصندوق منذ عام ١٩٦٠م، إلا أنه من الملاحظ أن حجم مديونية هذه الدول قد ارتفع بشكل مذهل. فبعد أن كانت ديون هذه الدول مجتمعة عام ١٩٦٠م قرابة ٣٩ بليون دولار ارتفعت إلى ١٧٧ بليون دولار عام ١٩٩٠م [١٩].

وبالرغم من عدم المعرفة التامة لتفصيلات وصفة الصندوق التي يطبقها الأردن، إلا أن النتائج في السنوات الثلاث السابقة لم تكن بقدر التوقعات وهنا أشير إلى المعايير التالية:

١ - النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي

بالرغم من أن الناتج المحلي الاسمي قد حقق معدلات نمو موجبة خلال السنوات السابقة، فالناتج الحقيقي حقق معدلات نمو سالبة، كما هو واضح في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤). الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١م.

السنة	الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو في الناتج الحقيقي	معدل التضخم «١٩٨٦ سنة أساس»
٨٦	٢٠٢٤,٦	-	-
٨٧	٢١٤٠,٥	٥,٧	-٠,٢
٨٨	٢١٠٠	١,٨-	٦,٦
٨٩	١٧٩٦,١	١٤,٥-	٢٥,٧
٩٠	١٦٨٤,٩	٦,٢-	١٦,١٤
٩١	١٦٦٨,٩	٠,٩-	٨,١

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، أعداد مختلفة.

٢ - التضخم

لقد ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ بعد سياسة التصحيح، فبعد أن بلغ التضخم ٢-،٠٪ عام ١٩٨٧م، «١٩٨٦م سنة أساس» ارتفع إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٩م وبلغ ٨,١ عام ١٩٩١٪.

٣ - الديون الخارجية

من النتائج المتوقعة لسياسة التصحيح هو خفض حجم المديونية. إلا أن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع حجم المديونية حيث وصلت إلى ٦٠٢٥,٥ مليون دينار عام ١٩٩٠م، وانخفض إلى ٥٥١٦,٨ عام ١٩٩١م، وهذا الانخفاض ناجم عن تأجيل دفع بعض الديون وليس انخفاضا حقيقيا.

وكما يبدو من الجدول أن الحكومة زادت من اعتمادها على القروض الخارجية إما للدفع تسديد القروض المستحقة وإما لتغطية نفقاتها الجارية والرأسمالية.

٤ - العجز في الميزان التجاري

لقد ارتفع العجز من ٥٩٦,٩ مليون دينار عام ١٩٨٧م إلى ١٠٠٨,٦ مليون دينار عام ١٩٩٠م وبلغ ٩٣٤,٦ مليون دينار عام ١٩٩١م [٤، ص ٧٣]. وهذا بدون شك مرتبط بسياسة الصندوق المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية وإلغاء الضرائب على الواردات.

٥ - الاستثمارات

لقد شهدت الاستثمارات زيادة ملحوظة خلال فترة التصحيح. فبعد أن كان ٤١١,٣ مليون دينار عام ١٩٨٧م ارتفع إلى ٦٧٨,٣ مليون دينار عام ١٩٩٠م، وانخفض إلى ٥٩٩,٧ مليون دينار عام ١٩٩١م [٤، ص ١٥٣]. أما إذا أخذنا الاستثمارات الحقيقية بعين الاعتبار يتبين أنها لم تنم بشكل كبير، بل لم تصل لحجم الاستثمارات في عام ١٩٨٦م، حيث بلغ الاستثمار الحقيقي ٤٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٦م، بينما بلغ ٤٣٦ مليون دينار عام ١٩٩٠م و٣٥٧,٦ مليون دينار عام ١٩٩١م.

٦ - عجز الموازنة

يبدو أن من أهم مكاسب برنامج التصحيح هو الحد من عجز الموازنة، فكما تشير الإحصاءات، إلى أن العجز قد انخفض من ٢٠٤,٦ مليون دينار عام ١٩٨٨م إلى ٢٦,٥ مليون دينار عام ١٩٩١م [٤، ص ٥٥].

إن ما نخلص إليه مما تقدم، أن الاعتماد على صندوق النقد الدولي ووصفته قد يسهم

في تضخيم المشكلات الاقتصادية في الأردن، حيث نلاحظ أن البرنامج حتى الآن لم يعط مؤشرات إيجابية كثيرة. لقد نجح في الحد من عجز الموازنة، ولكنه فشل في تحقيق معدلات نمو حقيقية عالية، وفي الحد من التضخم والعجز في الميزان التجاري، كما أنه فشل في الحد من البطالة وحجم الديون الخارجية.

خلاصة وتوصيات

يعاني الأردن بشكل عام من ضالة مستوى الادخار المحلي بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة، لذلك استعان بالقروض الخارجية لسد الفجوة الموجودة بالموارد المحلية المتخصصة للاستثمار، وقد ازداد اعتماده على القروض في أواخر السبعينيات، والثمانينيات حيث سجل رصيد الدين القائم وأعباء خدمة الدين مستويات عالية.

وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن أعباء القروض الخارجية قد أخذت تمتص جزءاً كبيراً من الصادرات والدخل القومي. كما أن القروض لم تسهم بشكل كبير سواء في زيادة الإنتاج المحلي والمدخرات المحلية أو بخفض العجز في الميزان التجاري.

لقد لجأت الحكومة الأردنية إلى الأسلوب التقليدي في معالجة أزمة المدىونية وهو إعادة جدولة الديون الخارجية، وهذه العمليات التي عرفتها بلدان عديدة خلال أكثر من ثلاثين سنة لم تكن حلاً ناجحاً، بل كانت عبارة عن تأجيل معسر ليوم الحساب، ومشروطاً بما يسمى «بالسياسات التصحيحية» القائمة على أساس نظرة خاطئة تماماً للمشكلة: فالمشكلة ليست مجرد مشكلة سيولة نقدية، فهي بالحقيقة مشكلة هيكلية. فالهياكل الاقتصادية في ظل الظروف المحلية والعالمية القائمة غير قادرة على توفير السيولة اللازمة والكافية لخدمة الديون وذلك لأمد طويل.

وهناك فكرة أخرى مطروحة لحل المشكلة وهي إعادة شراء الديون الخارجية ولو جزئياً وجدولتها. ولكن يبقى التساؤل: هل للبلد المدين الحق المطلق في عملية إعادة الشراء؟ أم أن هناك منافسين آخرين وأساليب ملتوية؟

إن مستقبل أزمة المدىونية في الأردن لا يمكن التكهّن به. فهناك أسئلة عديدة تحتاج إلى إجابات لا يمكن الحصول عليها في المدى القصير ومنها: هل يستطيع الأردن إدارة ديونه ودفع ما يستحق عليه من ديون؟ أم سيستمر في جدولة ديونه؟ هل يتمكن الأردن من تحقيق

معدلات نمو جيّدة في الناتج المحليّ دون الحاجة لرأس المال الأجنبيّ؟ هل يستمر تدفق رأس المال الأجنبيّ، ومنها القروض للأردن في المدى البعيد... إلخ، دون شك إن حل أزمة المديونية ليس بالأمر السهل فهو يعتمد على معطيات قد يصعب تحقيقها، منها:

- ١ - زيادة حجم عائدات التصدير.
- ٢ - إدارة الديون الخارجية إدارة رشيدة وتطبيق سياسات محلية حكيمة.
- ٣ - إمكانية تحقيق معدّلات نمو جيّدة في الدخل المحليّ بأقل حجم ممكن من الواردات.

٤ - عدم ارتفاع أسعار الفائدة.

وأخيراً، في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث هناك اقتراحات وتوصيات من شأنها التخفيف من حدّة مشكلة المديونية، وتتركز هذه الاقتراحات على أبعاد ثلاثة:

- ١ - البعد المحليّ
 - وهنا أشير إلى اقتراحات في مجالين هما:
 - (أ) حشد وتنشيط المدخرات المحلية.
 - (ب) إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي.

على الرغم من الإجراءات التي اتخذت في المجال الأول، هناك اقتراحات يمكن أن تسهم في تحريك وحشد المدخرات المحلية لزيادة اعتماد الأردن على موارده الذاتية منها:

 - ١ - استخدام السياسة الجمركية للحدّ من استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية.
 - ٢ - دعم الصناعات التصديرية والإحلالية ذات العمالة المكثفة، الأمر الذي من شأنه زيادة الطاقة التصديرية وفرص التوظيف والتقليل من الواردات.
 - ٣ - دعم الإنتاج الزراعي وذلك لزيادة الصادرات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.
 - ٤ - ترشيد النفقات الحكومية بخاصة الاستهلاكية منها والمتكررة في بعض النشاطات.
 - ٥ - إجراء إصلاحات جوهرية في النظام الضريبي، وتمثّل في زيادة الوعاء

الضريبي وذلك بإدخال جميع أنواع الدخول وتفادي الإعفاءات الكثيرة، وتطوير طرائق تقويم وتحصيل الضريبة .

أما بشأن سياسة الاقتراض الخارجي فنوصي بما يلي :

- ١ - تمويل مشروعات البنية التحتية من مصادر مالية محلية، فمن الضروري ربط القروض الخارجية بالمشروعات الإنتاجية التي يمكنها خدمة ديونها الخارجية دون أن يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني .
- ٢ - دراسة وتعديل سياسة التوزيع القطاعي المتبعة، فالاستمرار في السياسة الحالية سوف يزيد من مشكلة المديونية ويضخمها في المستقبل القريب .
- ٣ - الحد من تزايد القروض الخارجية ذات الشروط التجارية الصعبة وترشيد معدلات الاقتراض الخارجي .

٢ - البعد العربي

وتأتي الاقتراحات السابقة كحل جزئي للمشكلة الناشئة عن غياب التنسيق والتكامل الاقتصاديين العربيين . . . إن توافر الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي العربي يجعل الحديث من نوع آخر أو بالأحرى قد لا تكون المشكلة بهذا الحجم والتعقيد ولا تكون بحاجة إلى مثل هذا البحث والتحليل . إن مشكلات المديونية العربية جاءت نتيجة غياب التنسيق والتعاون العربي الجاد . لذلك، لا غرابة إذا ما قلنا، إنه لا بد من إيجاد حل معقول ومقبول لأزمة المديونية العربية جميعاً من خلال إطار عربي تتضافر فيه الجهود من جميع الأطراف والهيئات والمسؤولين .

يعاني الأردن كغيره من البلدان النامية قصوراً في مدخراته المحلية، الأمر الذي دفعه للاعتماد على التمويل الأجنبي، والمشكلة هذه يمكن التغلب عليها ضمن إطار التكامل العربي، الذي سيوفر للأردن ما يحتاجه ويساعده على تخطي معظم العقبات التنموية التي تواجهه، فمثلاً يلاحظ أن التكامل الاقتصادي العربي يحقق للأردن أموراً عديدة منها:

(١) زيادة التبادل التجاري بين الأردن والأقطار العربية . وهذا من شأنه زيادة

حجم السوق للسلع التصديرية الأردنية .

- (ب) الاعتماد على الفوائض المالية لدى البلدان العربية .
 (ج) انتقال رؤوس الأموال العربية لدى البلدان العربية .
 (د) تبادل الخبرات والمهارات وتسهيل انتقال الأيدي العاملة الأردنية . . . إلخ .
 من كل ما تقدم يمكن القول إن الحل الجذري لمشكلة المديونية الأردنية بشكل خاص والمديونية العربية بشكل عام يكمن في مزيد من التكامل الاقتصادي العربي .

٣ - البعد الدولي

- لا بد للأردن والدول العربية بشكل عام أن تؤكد تعاونها مع البلدان النامية، إذ أن المشكلة القائمة هي مشكلة مشتركة ولها السمات نفسها، إن نجاح الدول النامية في الحصول على مزايا وحلول جديدة للمشكلة سيفيد الدول العربية، لذلك لا بد لهذه الدول من التعاون مع بعضها البعض والعمل مع البلدان الصناعية للوصول إلى ما يسهم في حل المشكلة ودفع المسيرة التنموية في هذه البلدان وهنا أشير إلى المجالات التالية :
- ١ - فتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية .
 - ٢ - زيادة المساعدات الإنمائية الميسرة .
 - ٣ - زيادة المنح والهبات والمعونات الفنية .
 - ٤ - إلغاء الديون الخارجية أو نسبة كبيرة منها .
 - ٥ - شروط جديدة لنقل التكنولوجيا وتوظيفها . . . إلخ .

المراجع

- [١] وزارة التخطيط. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٦ - ١٩٩٠م. عمان، الأردن: وزارة التخطيط.
- [٢] عصفور، حابس. أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٢م.
- [٣] غرايه، هشام. الاقتصاد الأردني: التطورات والمستجدات الرئيسية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٣، العدد ١، ١٩٨٧م.
- [٤] البنك المركزي الأردني. دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي، عمان، ١٩٩١م.
- [٥] عريقات، حربي. التنمية والتخطيط الاقتصادي، مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الأردن. الأردن: دار الكرم، ١٩٩٣م.
- [٦] سويدان، أسامة. النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م.
- [٧] المومني، رياض. الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢٦، ١٩٨٩م.
- [٨] البنك المركزي الأردني. دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الشهرية الخاصة (١٩٦٤ - ١٩٨٩م)، عمان.
- [٩] Dragoslav, Avramovic. 'Economic Growth and External Debt. Baltimore, Maryland: Johns Hopkins, 1964, p.64.
- [١٠] Rosentien, R. International Aid for Underdeveloped Countries, *Review of Economics and Statistics*, 1961, 43, pp.107-138.
- [١١] Chenery, H. and Adelman, I. 'Foreign Aid and Economic Development: The Case of Greece', *Review of Economics and Statistics*, 1966, 48, pp.1-19.
- [١٢] ——— and Straut, A. 'Foreign Assistance and Economic Development', *American Economic Review*, 1966, 56, pp.679-733.
- [١٣] Areskou, K. *External Public Borrowing: Its Pole in Economic Development*. N.Y: Preager, 1969.
- [١٤] Rahman, M. 'The Welfare Economics of Foreign Aid', *Pakistani Development Review*, 1967, 7, pp. 41-159.
- [١٥] Griffen, K. B. 'On Foreign Capital, Domestic Saving and Economic Development', *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, 1971, 33, pp.156-161.

- Gujaratia, D. *Basic Econometrics*. Singapore: McGroaw-Hill Book Co., 1988. [١٦]
- Papanek, G. 'Aid, Foreign, Private Investment, Saving and Growth in Less Developed Countries', *Journal of Political Economy*, 1973, 81, pp.120-131. [١٧]
- Disdszum, Klaus. 'The Debt Crisis and IMF Policy', *Intereconomics*, July/ August, 1988. [١٨]
- World Bank. *The World Debt Tables*; External Debt of Developing Countries, 1990-1991. [١٩]

Jordan's External Indebtedness: It's Causes and Economic Results

Riad Moumni

Associate Professor, University of Al-Yarmok, Jordan

(Received on 25/12/1413; accepted for publication on 9/10/1414 A.H.)

Abstract. The study has the following main objectives:

- a. to show the determinants of external debt to Jordan,
- b. to analyze the magnitude of Jordan's external indebtedness,
- c. to show the impact of external borrowing on gross domestic product and on a set of macroeconomic variables, and
- d. to investigate and appraise the IMF reform program.

The main results were as follows:

1. Low domestic savings level, cronic trade deficit, budget deficit, ... etc were the main determinants of Jordan's external debt.
2. The level of external indebtedness has risen considerably over the past five years. Therefore, Jordan was unable to service its debts without rescheduling.
3. External borrowing has a positive impact on GDP growth, consumption, investment, exports and imports. Its impact on domestic savings was negative but not significant. Over all external debt did not increase output significantly, also did not help to reduce Jordan's trade deficits during 1968-1991 period.
4. Jordan, since 1989 applied the IMF reform program also its involved in rescheduling negotiations with creditors. Eventhough, the preliminary results are not encouraging.